

## الأكثرية اليهودية والأقلية الفلسطينية على ضوء الوثائق

أحمد محاجنة

مدرّس موضوع المدنيات في المدرسة الأهلية أم الفحم

### مدخل

احتفلت دولة إسرائيل بمناسبة مرور ستين عاما على استقلالها، وهي ما زالت ترى بنفسها دولة يهودية وديمقراطية. هذا التعريف يروق لكثير من المواطنين اليهود باعتبارهم ينتمون لمجموعة الأكثرية التي تهتم بمصالحهم وترصد الأفضل لهم. أما المواطنون العرب في إسرائيل فيرون في هذا التعريف حالة من التناقض والبعثة الذي من شأنها أن تصل بهم إلى حالة من انعدام الهوية الجماعية وفقدان لأبسط حقوق المجموع التي تنص عليها المواثيق الدولية، خاصة تلك التي تتعلق بحقوق لأقليات للعام 1992.

لتدراك الأمر وللخروج من طور الخامل إلى حيوية المبادر خرجت علينا اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية وثلاث ممؤسسات المجتمع المدني في داخل إسرائيل بأربع وثائق، فيها الكثير من التجانس والقليل من التباين، لتحاكي الواقع الفلسطيني في دولة إسرائيل، بنظرة مستقبلية شاملة.

قبيل الغوض في مضمون هذه الوثائق لرصد ما اتفقت عليه من حقوق ومبادئ تراها ذات أهمية لرفع مكانة الإنسان العربي الفلسطيني كفرد وكمجموعة، لا بد من إرفاق المنظور النظري لعلاقة الأكثرية بالأقلية.

وارتأينا أن يكون هناك فصل عن ردود الفعل على الوثائق في الأوساط اليهودية والعربية-الفلسطينية. وذلك حتى نتعقب نبض ردود الفعل هناك باعتباره مؤشراً قد يعطي مصداقية وشرعية لما ورد فيها. يعقبه رصد ردود الفعل بالأوساط اليهودية

باعتبارها القادرة على التأثير المباشر على أصحاب القرار السياسي في هذه الدولة، وبالتالي فحص مدى قابلية فحوى هذه الوثائق في الخروج من حبر الورق إلى حيز التنفيذ.

### علاقة الأكثرية والأقلية - خلفية نظرية

تتميز الدول التي تعيش فيها أقلية (أو أكثر) باحتمالات أكبر لتصاعد التوتر وعدم الاستقرار بين مجموعة الأكثرية ومجموعة الأقلية، خاصة إذا ارتأت تلك المجموعات أن تعرف نفسها كمجموعات قومية. وعلى هذا الأساس، تستعمل الأكثرية مختلف الوسائل والآليات التي يمكن وضعها على محور تكون الإبادة في طرف والانفصال التام في الطرف الثاني، وبين الطرفين هنالك العديد من الوسائل والسياسات<sup>1</sup>.

الأبحاث النظرية في رصدها لهذه الوسائل وجدت محوراً، تشكل كل من "السيطرة" (שלטיה) و"التسوية" (השוויון) طرفيه. وتستعمل الحكومات آليات السيطرة والتسوية للحفاظ على حالة من الاستقرار السياسي داخل دولة فيها الأكثرية والأقلية ذات طابع أصلا<sup>2</sup>. تحاول الأكثرية من خلال نظرية السيطرة استعمال تفوقها الديموغرافي والسياسي والاقتصادي لضبط سلوك الأقلية، وبهذا تمنع عملية إعادة تنظيمها وترجمة سلوكها لقوة سياسية تهدد هيمنة الأكثرية. أما نظرية التسوية فتعمل بعكس نظرية السيطرة، وتدعي انه فقط من خلال "الدمقرطة"

1 Lustick, I. 1980. Arabs in the Jewish state: Israel's control of a national minority Austin, Texas: university of Texas press

: في المصدر السابق:

2 نفس المصدر.

والمساواة الكاملة وفي بعض الأحيان حكم ذاتي ثقافي يمكن الوصول إلى حالة من الاستقرار السياسي في علاقة الأكثرية مع الأقلية.

يصف (Lustick) ثلاثة مجالات أساسية للسيطرة تقوم الدولة باستغلالها لكي تديم سيطرتها على السكان العرب: إبقاء وتشجيع التفرقة الموجودة والقائمة على أسس دينية ومنطقية وعائلية؛ واستيعاب نخب عربية بواسطة تسهيلات خاصة تمنح لها بهدف إبعادها عن السعي وراء أهداف جماعية لمجموعاتها القومية؛ وتعزيز التبعية الجماعية وخاصة في المجال الاقتصادي<sup>3</sup>.

يمكن الإشارة إلى نمطين من الخيارات أمام دولة الأكثرية في مواجهة مشكلة الأقلية فيها: النمط الأول يركز إلى رغبة الأكثرية بالسيطرة بشكل مطلق على الموارد، من خلال فرض القوة والمنظومة الثقافية للدولة، وإقصاء الأقلية إلى الهامش. أما الثاني فيرتكز إلى اعتراف الأكثرية بحقوق الأقلية، واستعدادها لإشراك الأقلية في عملية اتخاذ القرارات.

بالمقابل رصدت الأبحاث العلمية وجود أربعة مطالب للأقليات في سياق ترتيب علاقتها مع الأكثرية: إما الانفصال عن دولة الأكثرية والانضمام إلى الدولة المجاورة المتجانسة اثنيًا ولغويًا وثقافيًا (مثلما طالبت الأقلية الكاثوليكية في أيرلندا الشمالية الانضمام إلى أيرلندا)؛ أو الاستقلال عن الدولة وإقامة كيان سياسي مستقل (حالة الشيشان في روسيا)؛ أو المطالبة بحكم ذاتي ثقافي (إقليم كوبيك في كندا)؛ أو المشاركة المتساوية أي الاندماج في الدولة والحصول على حقوق متساوية (كما هو الحال في بلجيكا بين الشعبين الفليمي والفلوني).

بالنسبة لحالة المواطنين العرب في إسرائيل فقد تبلورت في السنوات الأخيرة مشاريع سياسية كثيرة حول مستقبل الأقلية العربية وعلاقتها مع الأكثرية اليهودية. التصورات المستقبلية التي نحن بصدها والتي طرحنا في الآونة الأخيرة، جاءت في هذا السياق.

### الوثائق - تعريف مقتضب

قبل البدء بتفصيل المحاور المركزية في الوثائق الأربع، ثمة حاجة لاستعراض ملخص إجمالي لأهم ما ورد فيها<sup>4</sup>:

التصور المستقبلي للمواطنين العرب الفلسطينيين في إسرائيل، وهي وثيقة صدرت عام 2006، عن اللجنة القطرية لرؤساء

السلطات المحلية العربية في إسرائيل. أهم النقاط التي وردت في الوثيقة تلخص في حث دولة إسرائيل وجوب التحول صوب الديمقراطية التوافقية لإفساح المجال للفلسطينيين مواطني الدولة للاشتراك في عملية صنع القرار وبالتالي يكون بالإمكان ضمان حقوقهم على المستوى القومي، التاريخي، الفردي والجماعي. ثم ضرورة أن يكون هناك دستور وقوانين أساس تعرف دولة إسرائيل كوطن مشترك لمواطنيها، عربًا ويهود. كما ويجب على دولة إسرائيل الاعتراف بمسؤوليتها التاريخية عن نكبة عام 1948 وبما سببت هذه النكبة من ظلم تاريخي للشعب العربي الفلسطيني. وبالتالي وجوب تعويض المواطن العربي في إسرائيل جراء مصادرة أراضيه وتفعيل سياسية توزيع أراضي جديدة تكون عادلة ومتوافقة ونسبة السكان العرب في كل منطقة وأخرى في الدولة.

التصور يشمل أيضًا توصيات وخطة عمل لإخراج هذه التوصيات إلى حيز الوجود. التوصيات تنطرق لمعظم جوانب حياة المواطنين العرب في إسرائيل: التربية والتعليم، الاقتصاد، رموز الدولة، سياسة الأراضي والتمييز العنصري في الدولة، التواصل مع الشعب الفلسطيني والأمة العربية ووجوب تكوين مراكز لاستيعاب الطاقات الموجودة في الأقلية العربية.

الدستور الديمقراطي، الذي صدر في آذار 2007 عن "عدالة"، المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل. الدستور في مجمله يركز أكثر على وجوب مساواة حقوق الفرد والمجموعات. وتؤكد على الغبن التاريخي بحق المواطنين العرب. كما تناقش بإسهاب موضوع قضايا الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للمجموع.

"عن الدستور والحقوق الجماعية للمواطنين العرب"، وهي وثيقة صدرت في تشرين الأول 2006 عن مركز "مساواة" لحقوق المواطنين العرب في إسرائيل، وضعها الحقوقي د. يوسف جبارين. الوثيقة تهتم أكثر بالحقوق الجماعية للأقليات، وتطمح للوصول إلى حالة من المشاركة المتساوية في عملية توزيع موارد الدولة العامة بين الأفراد والمجموعات. خاصة تلك التي تتعلق بموارد الدولة الرمزية، السياسية والمادية، وتلك التي تتعلق بالتعليم والثقافة. مع ضرورة وجوب تحول إسرائيل لدولة ثنائية اللغة.

"وثيقة حيفا" التي صدرت بأيار 2007، عن "مدى الكرمل"، المركز العربي للبحث الاجتماعي التطبيقي، والتي تناقش مواضيع تتعلق بقضايا اجتماعية وداخلية للمجتمع العربي في إسرائيل، قضايا تتعلق بعلاقة المواطنين الفلسطينيين في

3 اسعد غانم (1996)، المشاركة السياسية للعرب في إسرائيل (رسالة دكتوراه لم تنشر، جامعة حيفا) ص 24. في "دولة ضد مواطنيها"، ص 6.

4 غانم الطيب (2007)، أربع وثائق وموقف واحد، إيرتس آحيرت (بالعبرية)، ص 19.

5 وثيقة حيفا تؤكد على أن الوثائق مكتملة الواحدة للأخرى. انظر: وثيقة حيفا- مركز مدى الكرمل للدراسات التطبيقية، حيفا. انظر الموقع على الشبكة:

http://www.research-mada.org/arabic/programs/haifa3.shtml

هذا الاعتراف من المفروض حسب هذه الوثائق أن يؤدي إلى تحقيق نتيجة واحدة وهي اعتراف آخر من قبل الدولة، بموجبه تعترف بحقيقة كون العرب الفلسطينيين أقلية وطن وأقلية قومية (فلسطينية وعربية)، من حقها التواصل مع محيطها الفلسطيني والعربي<sup>11</sup>.

يترتب على الاعتراف الأخير انه وكما تنص المواثيق الدولية يجب على الدولة منح مواطنيها الفلسطينيين كل الحقوق ذات الصلة بحقيقة كونهم أقلية<sup>12</sup>. هذا الأمر يجب أن يجد صداه في أمور حياتية حيوية المتعلقة بحاضر المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل، مثل:

1. منح تعبير لائق للثقافة العربية الفلسطينية في الحيز العام.
2. حرية الأقلية العربية في اختيار ممثليها في المؤسسات العامة وبالتالي ضمان التمثيل والمشاركة الملائمين والمؤثرين على أساس قومي للعرب الفلسطينيين في دوائر اتخاذ القرار في الدولة وفي المؤسسات المجتمعية العامة، بحيث يضمن هذا التمثيل للعرب الفلسطينيين تفعيل حق النقض (الفيتو) في القضايا المتعلقة بهم<sup>13</sup>.
3. إدارة ذاتية في الأمور ذات الصلة بالأقلية، مثل التربية والتعليم، الدين والثقافة. يترتب على ذلك حق أبناء الأقلية في تحويل إدارة ممتلكات المقدسات (مثل الوقف الإسلامي) إلى أصحاب الشأن من أبناء الأقلية<sup>14</sup>.

الجدير بالتنويه في هذا المقام، أن المحامي شوقي العيسة في قراءته للوثائق انتبه لكونها تنادي بوجود تحقيق الإدارة الذاتية التي تضمن للأقلية العربية إدارة شؤونها، إلا أنها ابتعدت عن تسميتها حكماً ذاتياً. ومن أجل تحقيق ذلك، حسب رأيه، فإنها تطلب الانتقال إلى نظام مبني على أساس الديمقراطية التوافقية يجسد وجود مجموعتين قوميتين، اليهود والفلسطينيون<sup>15</sup>. في هذا السياق أجد نفسي متفقاً معه لأن الوثائق تحدثت بوضوح ملفت للنظر عن ضرورة التحول من نظام الإثنوقراطية<sup>16</sup> الذي يتعمد المحافظة على هيمنة الأثرية اليهودية وتهميش الأقلية العربية، إلى نظام حكم يسعى لتحقيق المشاركة الفعالة وتقسيم القوى (sharing Power)<sup>17</sup> بين المجموعات القومية

إسرائيل مع الدولة وعلاقتهم مع أقرانهم في حدود السلطة الوطنية الفلسطينية والشتات، وبالتالي تناقش مسألة الهوية القومية للأقلية الفلسطينية العربية في إسرائيل.

### المحاور المركزية في الوثائق

في التعاطي مع الوثائق الأربع يمكن الاستدلال على ملامح مشتركة لهذه الوثائق في محاولتها لترتيب العلاقة بين دولة إسرائيل والأقلية العربية. بالرغم من أن بعض الأمور قد تبدو متكررة في فحوى هذه الوثائق، إلا أن المدقق في القراءة لن يجد تكراراً إنما علاقة يمكن وصفها بالتكاملية<sup>6</sup>. برأيي، هناك محاور وجدت لها حيزاً ملموساً ومشتركاً في هذه الوثائق، وهي:

### المحور القومي

جميع الوثائق انطلقت في تعاطيها مع مسألة الأقلية الفلسطينية في إسرائيل من كون هذه الأقلية هي نتاج نكبة عام 48. وعلى هذا الأساس، فإن الفلسطينيين في إسرائيل ليسوا مهاجرين إنما هم سكان وأصحاب الأرض الأصليين. وبناءً على ذلك فجميع الوثائق تطالب دولة إسرائيل بالاعتراف بمسؤوليتها التاريخية على الغبن التاريخي الذي حل بالشعب الفلسطيني، ويؤشر د. جبارين في وثيقة مركز مساواة على ذلك بوضوح، حيث يقول: "إن التعليل القيمي الأساسي الذي هو في صلب المطالب بمنح الأقلية العربية الفلسطينية حقوقاً جماعية شاملة، هو في كون السكان الفلسطينيين في إسرائيل أهل البلاد الأصليين وعلاقتهم التاريخية الخاصة بوطنهم"<sup>7</sup>. أما وثيقة حيفا فتذكر بأن "مواطنتنا وعلاقتنا بدولة إسرائيل تتحدان، بقدر كبير، بحدث مؤسس هو النكبة، وهو الحدث الذي حولنا إثره - نحن البقية الباقية من أصحاب الوطن الأصليين - إلى مواطنين بدون مقومات حقيقية للمواطنة"<sup>8</sup>. وبدوره لا يغفل مركز عدالة هذه النقطة، فيؤكد في وثيقة "الدستور الديمقراطي" إن العرب الفلسطينيين مواطني دولة إسرائيل يعيشون في وطنهم منذ القدم<sup>9</sup> وهكذا تتحدث أيضاً وثيقة التصور المستقبلي الصادرة عن اللجنة القطرية، ففي المنطلق هناك يطالبون بوجود اعتراف الدولة بالمواطنين العرب "كمجموعة قومية أصلية" وبوجود اعتراف إسرائيل عما حدث في نكبة عام 1948<sup>10</sup>.

11 وثيقة التصور، ص: 4؛ وثيقة مدى، ص: 4؛ وثيقة عدالة، ص: 4.  
12 وثيقة التصور، ص: 15؛ وثيقة مساواة، ص: 7؛ وثيقة مدى، ص: 16؛ وثيقة عدالة، ص: 6.  
13 وثيقة مساواة، ص: 17؛ وثيقة التصور ص: 11 و 15؛ وثيقة عدالة، ص: 8؛ وثيقة مدى، ص: 16.  
14 المحامي شوقي العيسة، قراءة في وثائق التصور المستقبلي للفلسطينيين داخل إسرائيل (متمديات مجلة أقلام) أنظر: http://www.aklaam.net/showthread.php?t=14690  
15 أوزن يفتحنيل، "إثنوقراطية، جغرافيا وديمقراطية: ملاحظات على سياسة يهود البلاد"، مجلة ألفين (אלפין) 19، ص: 105-78.  
16 وثيقة التصور، ص: 14؛ وثيقة عدالة، ص: 6؛ وثيقة مساواة، ص: 12؛ وثيقة مدى، ص: 16.  
17 وثيقة التصور، ص: 11؛ وثيقة مدى، ص: 8؛ وثيقة عدالة، ص: 4؛ وثيقة مساواة، ص: 11.

6 يوسف جبارين، «وثيقة: عن الدستور والحقوق الجماعية للمواطنين العرب»، مركز مساواة لحقوق المواطنين العرب في إسرائيل، حيفا 2006: ص 5 (وثيقة مساواة). أنظر أيضاً حديثه عن الحقوق التاريخية في نفس الوثيقة ص 11.  
7 وثيقة حيفا: ص 13 (النص العربي)، انظر أيضاً ص 7.  
8 وثيقة الدستور الديمقراطي، عدالة - المركز القانوني للمواطنين العرب في إسرائيل، شفاعمو 2007، ص 4 (وثيقة عدالة).  
9 التصور المستقبلي للجمهورية العربية في إسرائيل، لجنة رؤساء السلطات العربية في إسرائيل، الناصرة 2006، ص 11، 14 (وثيقة التصور).  
10 أنظر: وثيقة التصور، ص: 11؛ وثيقة مدى، ص: 8؛ وثيقة عدالة، ص: 4؛ وثيقة مساواة، ص: 11.



داخل المجتمع.

الاقتصادي (أو المادي)، المتمثل في التبعية الاقتصادية التي تنعكس ميدانياً في ظروف معيشة المواطنين العرب الفلسطينيين.

وفي البعدين، في طبيعة الأمر، تستغل الدولة نفوذها من أجل استمرار هيمنة سيطرة مجموعة إثنية وهي اليهود على الدولة ومواردها.

على هذه الخلفية يعتمد المواطنون العرب في مطالبهم تحقيق المساواة الجوهرية وبيرونها لازمة ضرورية لاكتمال شعورهم بالمواطنة الكاملة، أو كما نصّت وثيقة مدى: "هذه المواطنة الديمقراطية، التي نبتغيها، هي الإطار الوحيد الذي يضمن المساواة الفردية والجماعية للفلسطينيين في إسرائيل".<sup>22</sup> المساواة الجوهرية بأبعادها الجماعية والتي تتعلق أكثر بالمحور المدني، يجب أن تتحقق في الأمور التالية:

1. ضمان ثنائية لغوية جوهرية في البلاد على قدم المساواة بين العربية والعبرية.<sup>23</sup>
2. ضمان التمثيل الملائم، على أساس جماعي، في منظومة الدولة الرمزية.<sup>24</sup>
3. الرصد الخاص على أساس جماعي في توزيع الموارد المادية العامة في الدولة، لا سيما الميزانيات والأراضي والمسكن، اعتماداً على مبدئي العدالة التوزيعية والعدالة التصحيحية.<sup>25</sup>
4. المساواة والنزاهة في الهجرة<sup>26</sup> والمواطنة، على أن تخصيص نسب للهجرة ونيل المواطنة يعكس نفوذ الدولة. لذلك يتوجب عليها تفعيل نفوذها هذا بشكل نزيه، عادل ومتساو.

هذا إلى جانب أمور أخرى متعددة تتعلق بالجماهير العربية مثل الاعتراف بالقرى غير المعترف بها ورفع الاستثمار في التعليم العربي ومكانة المرأة وما إلى ذلك من أمور، وذلك سعياً لتغيير بنيوي ومجمعي، يحقق للعرب ظروف حياتية أفضل على أرض الواقع والتي "لا تقل بمستواها الاقتصادي- الاجتماعي عن تلك المتوافرة لدى مجموعة الأكثرية".<sup>27</sup>

كل هذا لن يتحقق ما انفكت إسرائيل تعرّف نفسها كدولة يهودية وما لم ترض بالتحول إلى نظام حكم يعتمد مبادئ

## المحور المدني- المواطنة

الفكرة المركزية في هذا المحور هي تحقيق المساواة. وليس المقصود بالمساواة الشكلية إنما المساواة الجوهرية. كذلك يجب أن تتخطى آلية تحقيق المساواة الجوهرية البعد الفردي لتصل إلى البعد الجماعي، أي إلى جانب تحقيق المساواة المدنية يجب أن تكون هناك أيضاً مساواة قومية<sup>18</sup>.

هنا تتفق جميع الوثائق في أن استمرار الوضع الآني - الذي تمعن فيه دولة إسرائيل في تقديس انعدام المساواة من خلال تكديس معظم مواردها لصالح مجموعة واحدة - هو وضع لا يمكن السكوت عليه وسيؤدي بالتالي إلى احتقان الوضع الاجتماعي وبعيد الاستقرار المنشود. لذلك يطلب د. جبارين الأخذ بعين الاعتبار إرادة الأقلية العربية في أي صياغة دستور مستقبلي وإلا سيؤدي الأمر إلى تكريس "الشرخ القومي، القائم حالياً، لأجيال قادمة".<sup>19</sup>

وعليه فإن الوثائق الأربع لا ترى أي أفق لإحقاق المواطنة الحقيقية للمواطنين الفلسطينيين في إسرائيل دون تحقيق المساواة الجوهرية، بمعنى محاولة النظر إلى الأقلية العربية في إسرائيل كمجموعة تم اضطهادها تكراراً منذ قيام الدولة مما سبّب لها التقوقع في أسفل السلم الاجتماعي- الاقتصادي. هذا الأمر ظهر جلياً من خلال ممارسات الدولة التي انتهجت التمييز العنصري في معظم مجالات الحياة التي تمت بصلة للمواطنين العرب.

هذه الممارسات جاءت لتنفيذ سياسات<sup>20</sup> هدفت إلى معارضة محاولات القيادة الرامية إلى بناء رؤية مناهضة لتكريس الأقلية العربية في الدولة اليهودية، والتي ترضي في نهاية المطاف بالسيطرة اليهودية على الدولة ومقدّراتها ومواردها؛ وإلى إجبار المواطنين العرب في إسرائيل على القبول بتوزيع موارد الدولة حسب مفتاح الإثني وليس حسب المواطنة حتى يتسنى للدولة الحفاظ على التفوق اليهودي ودونية العربي الفلسطيني. هذا بالإضافة إلى أهداف أخرى لها البعد القومي العربي- الفلسطيني، وفي المجمل غايتها عزل المواطنين الفلسطينيين عن امتدادهم العربي والفلسطيني.

من ناحية أخرى، حدد د. جبارين بُعدين أساسيين في تعامل الدولة مع مواطنيها الفلسطينيين<sup>21</sup>، وهما البعد الرسمي القانوني، المتمثل في التمييز القائم منذ قيام الدولة على صعيد القوانين والتشريعات الإسرائيلية التمييزية (التمييز المقونن)؛ والبعد

18 وثيقة مساواة، ص 3.

19 وثيقة التصور، ص 7-11.

20 وثيقة التصور، ص 12 (دكتور جبارين يقف من وراء هذه السطور لذلك ما ذكر هنا ساري المفعول في وثيقة مساواة أيضاً)؛ وثيقة عدالة، ص 5.

21 وثيقة مدى، ص 14؛ وثيقة عدالة، ص 5؛ وثيقة مساواة، ص 5؛ وثيقة التصور، ص 14.

22 وثيقة التصور، ص 15؛ وثيقة مدى، ص 16؛ وثيقة مساواة، ص 6؛ وثيقة عدالة، ص 8.

23 وثيقة التصور، ص 15؛ وثيقة مساواة، ص 9؛ البند 19 في وثيقة عدالة، ص 20؛ وثيقة مدى لم تتحدث عن قضية رموز الدولة صراحة إلا أنه يمكن الاستنتاج أن هذا من جملة الأشياء التي ترمي إليها من مطالبها بالمساواة المدنية؛ أنظر وثيقة مدى، ص 14-15.

24 وثيقة التصور، ص 15؛ وثيقة مساواة، ص 9؛ وثيقة مدى، ص 16؛ البند 38 في وثيقة عدالة، ص 13.

25 وثيقة مساواة، ص 9؛ وثيقة مدى، ص 16؛ البند 15 في وثيقة عدالة، ص 7. في وثيقة السلطات المحلية لم يذكر الموضوع مباشرة لكن مفهوم ضمناً أنه بصدد المساواة في موضوع له أهميته كموضوع الهجرة والجنسية.

26 وثيقة التصور، ص 14.

27 نفس المصدر.

الذي يخاف أن تُنزع منه أفضليته وتفوقه<sup>33</sup>. وبناءً عليه فإن الأمر سيترجم بأن معسكر اليمين المتطرف سيزداد قوة، لأن ما تم طلبه في الوثائق الأربع من وجوب التخلي عن الطابع اليهودي للدولة سوف يمس في صميم كل يهودي في البلاد، حتى أولئك الذين ينتمون لمعسكر اليسار المؤيد لإعطاء العرب حقوقاً مدنية. وبالتالي هذا سيؤدي بالعرب داخل دولة إسرائيل إلى الابتعاد عن تحقيق المساواة التي ينادونها لان القوى التي من المفروض أن تساند طلباتهم سوف تتعد عنهم بسبب وضعهم الهجوم على قومية الأكثرية في رأس برنامجهم السياسي. على هذا يتفق سموحة وجاد طاوب<sup>34</sup> من اليسار الإسرائيلي وينضم إليهما أيضاً الكاتب نظير مجلي<sup>35</sup>.

إحدى الأفكار التي تكررت في الوثائق هي كون قيام دولة إسرائيل كنتاج استعماري. بعض الكتاب اليهود يرون لهذه الفكرة أبعداً خطيرة، لان نهاية كل مستعمر هو مطالبته بالرحيل<sup>36</sup>. وإذا كان هذا ما يعنيه الواقفون من وراء هذه الوثائق، فسيكون لذلك مدلولات ستنعكس سلباً على علاقة العرب واليهود في الدولة. د. اوريل أبولوف الباحث في الجامعة العبرية يقف من وراء هذا الادعاء. من زاوية أخرى، يستهجن د. أبولوف استعمال الادعاء الاستعماري لنزع الشرعية عن قيام الدولة ووجود اليهود الصاهينة في البلاد، لان هذا الادعاء يمكن أن يرتد على مستعمليه، وإلا فكيف يمكن للعرب المسلمين أن يبرروا وجودهم في البلاد بعد أن كانت، ذات يوم، بيد البيزنطيين والرومان والكنعانيين وما إلى ذلك<sup>37</sup>. ألم يكن ذلك نتيجة هجرتهم للبلاد وإقامتهم فيها على أنقاض شعوب أخرى؟ لهذا السبب لا يمكن للعرب الفلسطينيين إنكار ما قامت به الحركة الصهيونية بتشجيع وتنظيم هجرة اليهود للبلاد، حتى وهي تدرك بوجود أكثرية فلسطينية فيها.

الكاتبة لوران كوهين تساند د. أبولوف في دحضها للادعاء الاستعماري، من حيث أنها ترى أن من صاغ الوثائق الأربع، بالرغم من علمانيته، إلا انه في هذا الادعاء بالذات ينهل من عصور الظلمة، حيث لم يكن هناك مكان لغير المسلمين في دار الإسلام. لذلك فأبناء التصور المستقبلي - حسب رأيها - لا ينفكون يرون إسرائيل جسمًا غريبًا في هذه المنطقة من العالم<sup>38</sup>. كما وتدعي لوران أن هناك مغالطة تاريخية في هذا الادعاء (الادعاء الاستعماري). إلا إذا اعتبر مؤلفو الوثائق الأربع الاتحاد السوفياتي، رافعة علم الثورة الاشتراكية في فترة قيام الدولة ونصيرة الشعوب النامية وأكثر الدول تحمسًا لقيام دولة إسرائيل،

ومقومات الديمقراطية التوافقية والتي تسعى في نهاية المطاف بالوصول بمواطنيها إلى أمان المساواة والشراكة الفعليتين. وتلك لن تتحقق إلا بنظرة جماعية تحولية لمبدأ المساواة<sup>28</sup>. هكذا تجد الوثائق الأربع نفسها متعاضدة في تعاطيها للحقوق الجماعية للمواطنين العرب الفلسطينيين، حيث تتفق جميعها على أهمية الربط بين المركب القومي والمركب المدني في صياغة هذه الحقوق. ولا حاجة أن نستعمل احتياط الفطنة واللبابة حتى ندرك ان الوثائق الأربع تسعى في نهاية الأمر إلى الوصول بالمواطنين العرب إلى أحد الهدفين: أقلهما الحكم الذاتي الثقافي، وأبلغهما دولة ثنائية القومية.

### الوثائق وردود الفعل

لم يخف القائمون على صياغة وثائق التصورات المستقبلية رغبتهم في أن تنجح هذه الوثائق في إثارة النقاش العام حول القضية التي هم بصدها، وهي مستقبل المواطنين الفلسطينيين في دولة إسرائيل<sup>29</sup>. وفعلاً فان هذه الوثائق قد لاقت عند كثيرين الاهتمام المتوقع والصدى المطلوب حتى أن بعض المجالات والصحف قد تطرقت لهذا الموضوع بإسهاب ملحوظ<sup>30</sup>.

في قراءتي لردود الفعل التي ظهرت مكتوبة لوثائق التصورات المستقبلية، يمكنني إجمال أهم ما ورد فيها بأن الأوساط الأكاديمية والسياسية اليهودي رأيت في هذه الوثائق بمثابة إعلان حرب، باعتبار أنها تسعى - فيما تسعى إليه - إلى إلغاء الطابع اليهودي للدولة ونزع الشرعية عن المشروع الصهيوني - القومي المتمثل بإقامة دولة قومية يهودية. هذا ما اتفق عليه الكتاب اليهود أمثال البروفسور كرمينتسر من المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، والجامعة جليت نداف، ود. دان شيفطان من جامعة حيفا<sup>31</sup>.

غير ان بروفسور سامي سموحة من جامعة حيفا<sup>32</sup> يرفض أن ينظر للعرب بسبب هذه التصورات على أنهم أعداء، لأنه يمكن أن يكون ذلك بمثابة "نبوءة تحقق ذاتها". وفي هذا يتفق معه د. أمل جمال من جامعة تل أبيب الذي يرى في هذه الوثائق بمثابة مبادرة من المواطنين العرب للدخول والمشاركة في صنع القرار ولا يجدر للأكثرية اليهودية المسيطرة والمهيمنة أن ترى بهذه المبادرة إلا رغبة في الحوار، ليس إلا. لذلك فهو يطلب التروي بالحكم والابتعاد عن التعاطي معها "بانفصامية" اليهودي

28 انظر كلمة شوقي خطيب في وثيقة التصور، ص 4.

29 مجلة "بلاد أخرى" (767 768 بالعبرية) خصصت معظم عددها الـ 39 لهذا الموضوع. أنظر:

"بلاد أخرى"، العدد 39، نيسان-أيار 2007.

30 لكل هؤلاء كانت مقالة في الموضوع في مجلة "بلاد أخرى" (المصدر السابق). أنظر: كرمينتسر: ص 51؛ نداف: ص 22؛ شيفطان: ص 68.

31 حوار مع البروفسور سامي سموحة، بلاد أخرى، ص 30.

32 أمل جمال، "صرخة في الظلام السياسي" (مقالة بالعبرية)، بلاد أخرى، ص 26-25.

33 جاد طاوب، "اليسار الإسرائيلي وصراعه مع القومية" (مقالة بالعبرية)، بلاد أخرى، ص 77.

34 نظير مجلي، "ليس هكذا نمثل" (مقالة بالعبرية)، بلاد أخرى، ص 54.

35 اوريل أبولوف، "دروس بيتية في خارج البلاد" (مقالة بالعبرية)، بلاد أخرى، ص 64.

36 هناك: ص 63.

37 لوران كوهين، "في هيجان النفس" (مقالة بالعبرية)، بلاد أخرى، ص 61.

38 نفس المصدر.



على حد تعبيرها، دولة استعمارية<sup>39</sup>.

وعلى ذكر المغالطات التاريخية، لا بد أن نعرّج قليلاً على أحد المعطيات التي وردت في الوثائق وهو أن الجنسية الإسرائيلية فُرضت قسراً على المواطنين الفلسطينيين. نظير مجلي يدحض هذا الأمر ويصف كيف أن الجماهير العربية في السنوات الأولى للدولة (فترة بن غوريون تحديداً)، خرجت للشارع كي تحصل على بطاقة هوية زرقاء وليست تلك الحمراء التي كانت تعطى للمواطنين العرب آنذاك<sup>40</sup>.

أمر آخر استعمل للمس بمدى جدية هذه الوثائق هو أن بعض النماذج التي طالب قسم من الوثائق استعمالها كنماذج مقارنة لعلاقة الأكثرية بالأقلية، كانت نماذج مغلوبة وغير مناسبة للحالة الإسرائيلية. فق طالب د. جبارين مثلاً بتطبيق النموذج الكندي في قضية ثنائية-اللغة، من باب أن هذا من الحقوق الجماعية المستحقة لأقلية قومية<sup>41</sup>. في هذا الموقع، يعتقد د. أبولوف أن هذه مقارنة يعترها الوهن، من باب أن الفرنسيين والإنجليز في كندا لا ينكرون على بعضهم أنهم أبناء الأرض الأصليين ويرون في كندا وطنًا مشتركًا. هذا بالإضافة إلى أن الانجليز يركزون أكثر على هويتهم المدنية، بينما يتجه الفرنسيون العقد الأخير إلى التركيز أكثر على المركب الفردي- الإقليمي (الكويكي) في الهوية. وهذا في معظمه لا يتحقق في الحالة الإسرائيلية، سواء بين العرب أو بين اليهود<sup>42</sup>.

أما مجلي فلا ينكر على الواقفين وراء هذه الوثائق حقهم في بحث وطرح تصورات مستقبلية، أو في انتماءهم واعتزازهم بفلسطينيتهم. ألا انه يستهجن أن يكون ذلك على حساب المس بالجانب الإسرائيلي المدني في هوية المواطنين العرب في دولة إسرائيل. في رأيه، حتى لو حاول هؤلاء إنكار إسرائيليتهم، ستطفو هذه على السطح في أسلوب تفكيرهم، حركاتهم وتصرفاتهم. وإذا كانوا مصرين على إنكارها فهو يتحداهم في أن يتخلوا عنها<sup>43</sup>.

مجلي يصعد بعد ذلك من نقده ويشكك فيما إذا كانوا الواقفين من وراء هذه الوثائق، يمثلون فعلاً الجماهير العربية في إسرائيل<sup>44</sup>. وفي هذا الموضع يوافقه الرأي سامي سموحة الذي يرى تبايناً بين موقف النخبة وموقف الجمهور العريض. حسب رأيه الجمهور العريض قابل للرضا أكثر بصدد تسويات عملية مع الدولة ذات الأكثرية اليهودية المهيمنة<sup>45</sup>.

وفي موضوع مدى المصادقية التي يتمتع بها الواقفون من وراء

هذه الوثائق، في تمثيل الجماهير العربية وإرادتها، رأيت من المناسب إدراج مقالة للشيخ رائد صلاح، رئيس الحركة الإسلامية بجناحها الشمالي ذات الحضور الكبير في الشارع العربي، يقول فيها: "ومن الواضح أن فكرة إعداد هذه النشرة (أي التصور، أ.م) حتى الآن لا تمثل "لجنة المتابعة العليا"، ومن الواضح أن كل ما ورد في هذه النشرة من أفكار لا يمثل "لجنة المتابعة العليا"، ومن الواضح أنها نشرة تمثل القائمين عليها فقط سواء كانوا أشخاصاً أو أجساماً، ولا أرى حاجة ملحة لتأكيد ذلك فإنه من الواضح الذي يجب ألا يناقش فيه أحد، ولكن هناك حاجة ملحة للوقوف عند البعض الذي يحاول فرض هذه النشرة على "لجنة المتابعة العليا"، وهذا يعني فرضها على كل المركبات السياسية للجنة المتابعة بما في ذلك فرضها علينا في الحركة الإسلامية، الأمر الذي يجعلني أوصل تساؤلي مرة بعد مرة لجنة المتابعة إلى أين؟"<sup>46</sup>. في هذه الكلمات يعزّز صلاح ادعاءات مجلي في هذا المقام.

في حقيقة الأمر أجد نفسي اقرب لقاطلة المنتقدين لهذه الوثائق من الداعمين لها، وذلك للأسباب التالية:

1. ألم يكن من المفروض بالجهات الواقفة من وراء تصورات مستقبلية لمجموعة معينة أن تكون معتمدة منها. ألم يكن من الأفضل أن تقدم هذه الأوراق، خاصة وثيقة التصور المستقبلي الأكثر شمولية، إلى رؤساء السلطات المحلية ليناقشوها أولاً ثم يوقعوها بعد أن تعدّل هنا وهناك إذا احتاجت لذلك. ألم يكن ليكون صداها ابلغ وأقوى لو خرجت للإعلام بمؤتمر صحفي يذاع وفق أصول اللعبة الاعلامية، بأصوات أناس لهم شرعيتهم في تمثيل الجماهير العربية، كونهم منتخبين؟
2. إذا كنا فعلاً نريد أن نتواصل مع امتدادنا الفلسطيني والعربي، ألم يكن من الأفضل دعوة مندوبين من المناطق المحتلة أو الشتات الفلسطيني والجامعة العربية ليشاركوا ولو بصورة رمزية- شكلية (مراقبين غير فعالين) في المناقشات التي كانت هذه الوثائق بصددها؟
3. إذا كانت مصلحة الجماهير العربية من وراء القصد، ألم يكن من الأفضل أن نكون أكثر براغماتية في مطالبنا؟ ألم يكن من الخطأ وعدم المسؤولية أن نطلب ما لا يمكن تحقيقه وبذلك نضعف من يمكنهم الوقوف إلى جانبنا من الطرف الآخر. هل أصبحت مطالبنا في تحقيق المساواة قيد التحقيق بعد أن طلبنا المستحيل (التخلي عن طابع الدولة اليهودي)؟
4. ألم يكن من الأفضل أن نترك موضوع الحقوق التاريخية

39 هناك: ص 56.

40 وثيقة مساواة، ص 6.

41 بلاد أخرى: ص 64.

42 هناك: ص 54.

43 بلاد أخرى: ص 57.

44 هناك: ص 36.

45 رائد صلاح، "لجنة المتابعة إلى أين؟ (2)، صحيفة صوت الحق والحرية، بتاريخ 3/2/2007.

وعليه، على إسرائيل أن تتعامل مع هذه الأقلية وفق هذا المعيار ومنحهم كل المستحقات التي نصت عليها المواثيق الدولية مثل حقهم في الإدارة الذاتية لأموالهم وقضايا من شأنها أن تحفظ هويتهم القومية الخاصة وتطورها، مثل الاعتراف بكون الدولة ثنائية اللغة في مؤسساتها وثقافتها العامة هذه بالإضافة إلى القدرة بممارسة حق الفيتو في القرارات التي تمت بصله بخصيتهم وهكذا.

وحتى يتحقق هذا الأمر يتوجب على الدولة، بشكل أو بآخر، التخلي عن طابعها القومي اليهودي والانتقال إلى ممارسة "الديمقراطية التوافقية" حيث يكون هناك تمثيل ملائم لجميع المجموعات- كل حسب نسبتها- في المجتمع، وبالتالي تحقيق الديمقراطية الجوهرية.

هنا وفي هذا المطلب بالذات، أي التخلي عن الطابع اليهودي القومي، دولة إسرائيل من وجهة نظر الكثير من الأكاديميين والكتاب اليهود، تخاطر بوجودها. وهذا ما لا تستطيع دولة إسرائيل السماح لنفسها بفعله. وعليه، فإن مجرد عرض هذا المطلب من قبل أفراد من مجموعة الأقلية المحسوبة أصلاً على الأعداء والمشكوك دائماً في ولائها للدولة، سيدفع بالكثير من معسكر اليسار إلى معسكر اليمين القومي والمتطرف وسيجعل من التطلع لتحقيق المساواة الجوهرية المرجوة أمراً في غاية التعقيد. من ناحية أخرى، الكثير من المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل لم ينظروا بعين الرضا إلى هذه الوثائق. تارة لأنها في نظر البعض ذات صبغة راديكالية- انعزالية، وتارة أخرى لأنها لم تعتمد - بنظر البعض الآخر - بالمصادفة على مضامينها، الشرعية المطلوبة من الجماهير العربية، كونها خطت ونشرت دون الحصول على إذن من لجنة المتابعة.

### ثبت المراجع

1. مجلة: "إريتس أجيرت" (אתר ארץ), العدد 39، نيسان-أيار 2007 (بالعبرية).
2. مهند مصطفى وأسعد غانم، "دولة ضد مواطنيها"- سلسلة دراسات المجتمع العربي، مركز الدراسات المعاصرة، أم الفحم 2004.
3. وثيقة حيفا- <http://www.mada-research.org>.
4. يوسف جبارين، "عن الدستور والحقوق الجماعية للمواطنين العرب"، مركز "مساواة" لحقوق المواطنين العرب في إسرائيل، حيفا 2006.
5. وثيقة الدستور الديمقراطي، عدالة-المركز القانوني للمواطنين العرب في إسرائيل، شفاعرو (2007).
6. اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية في إسرائيل، "التصور المستقبلي للعرب الفلسطينيين في إسرائيل"، الناصرة 2006.
7. مقال المحامي شوقي العيسة: <http://www.waklaam.net>
8. مجلة "أفان" (אפאן) 19 (بالعبرية).
9. مقال الشيخ راند صلاح - صحيفة صوت الحق والحرية.

(الاعتذار عن النكبة والتواصل مع الشعب والأمة) للوفد الفلسطيني المفاوض بمحادثات السلام حتى ندرك أهميتنا عندهم، وحتى تكون خسائرنا قيد التحمل في حالة فشل وتعثّر المفاوضات؟

5. ألم يكن من الخطأ تجاهل المفردات والفواصل الخاصة بالمجتمع الفلسطيني في الداخل عند صياغة الوثائق، الأمر الذي سبب إعلان البراءة منها من أكثر من جهة أمثال الحركة الإسلامية والتجمع الديمقراطي<sup>47</sup>؟

6. ألم نسب الأذى للقضية الفلسطينية وحق العودة عندما نطالب الدولة التحول لدولة ثنائية القومية؟ كيف تتوقع من المواطنين اليهود القبول بحق العودة لفلسطينيين آخرين وهم يدركون أن أولئك الذين يشاركونهم المجتمع الإسرائيلي منذ 60 عاماً ويتمتعون بمستوى معيشة أفضل من معظم المواطنين في المحيط العربي، يتخذون مواقف أكثر راديكالية مع الوقت؟

في النهاية لابد من التذكير والتنويه أنني كمعظم الكتاب والأكاديميين الذين تم ذكرهم في هذا الفصل اتفق مع الوثائق بأن إسرائيل تنتهج سياسات تمييز عنصري ولا بد من وجود سبل وآليات، بعيدة عن العنف، للضغط عليها من أجل الابتعاد عن هذه السياسات وانتهاج خط سياسي جديد من شأنه تحقيق المساواة الجوهرية.

### إجمال

وثائق التصورات المستقبلية جاءت لإخراج المواطنين العرب من دائرة التهميش التي وجدوا أنفسهم فيها بسبب النتائج الكارثية لنكبة عام 1948، وتحولهم بعدها إلى أقلية بعد أن كانوا أصحاب هذه الأرض الأصليين والأكثرية فيها.

الإحساس بالتهميش أخذ يتعمق أكثر فأكثر نظراً لسياسات حكومات إسرائيل المتعاقبة، التي انتهجت تمييزاً مُمهناً ومُقوناً ضد المواطنين العرب من أجل الحفاظ على طابع دولة إسرائيل كدولة القومية اليهودية.

في هذا السياق، انبرت هذه الوثائق من أجل وضع نهاية لهذا الواقع ومحاوله طرح ترتيب جديد للعلاقة بين الأكثرية اليهودية والأقلية العربية.

في مجمل ما تعرض هذه الوثائق فإنها لا تنفك تطالب بالاعتراف بالغبن التاريخي الذي حل بالشعب الفلسطيني إثر النكبة، وبالتالي وجوب الاعتراف بالأقلية الفلسطينية في إسرائيل كأقلية وطن أو أقلية قومية.



## مقالات

